

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين) سرت 05 ديسمبر 2024 م

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبو مدينة

أ.د. الطيب محمد القبلي

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبو مدينتا

أ.د. الطيب محمد القبلي

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

الوكالة الليبية للتقييم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور: 9097073

البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 768 / 2024م

رقم الإيداع الدولي: ردمك 9-3533-1-9959-978 ISBN

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها،
ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والإسنتشار إن بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والإسنتشار إن بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

أ. د. سليمان مفناح الشاطر

رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبلي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفناح النائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. عبد الله محمد امهلهل

رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي د. محمد أبوخزام فرج

أعضاء اللجنة التحضيرية

أ. ناصر أحمد عمر	د. محمد قاسم عبدالمجيد
أ. عبدالكريم إبراهيم غيث	أ. النائب الزروق النائب
سفيان سالم الشعالي	أ. محمد فرج الصادق
خالد محمد درياق	خالد جمعة مهلهل



المحتويات

الصفحة	العنوان
5	كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر
6	كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي
7	كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب
8	كلمة رئيس اللجنة العلمية د. عبدالله محمد امهلهل
26 - 9	دراسة معوقات الوسائل الإلكترونية في المصرف الزراعي ببلدية سبها، ليبيا د. أحمد محمد عريدة
70 - 27	أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على رأس مال العلاقات بالمصارف التجارية الليبية الخاصة بمدينة بنغازي أ. د. وائل محمد جبريل أ. وليد عبدالله محمد أ. خالد حسين دخيل
94 - 71	المخاطر المصرفية ودور سياسة التأمين في مواجهتها دراسة ميدانية على مصرف الصحارى ومصرف الجمهورية. د. الطاهر خليفة عبد السلام الأسود. د. الناجح محمد العجيلي ودران.
122 - 95	أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية لفروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية أ. رجعة مفتاح سليمان
148 - 123	تطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية لدى المصارف من أجل تعزيز الشمول المالي الواقع والتحديات د. بوكابوس مريم الباحث حميدي عبد الرزاق
170 - 149	صعوبات تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية الليبية دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي د. ناصر ميلاد بن يونس أ. فرج إمحمد العسكري

المحتويات

الصفحة	العنوان
171 - 196	أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية د. نبيل محمد سليمان بالراس علي د. إسماعيل المهدي محمد اسميو
197 - 236	مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي الليبي أ. فاطمة إسماعيل الساعدي محمد
237 - 258	ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في ظل آليات حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية على مصرف الصحاري أ. نجوى خليفة مفتاح العلاقي.
259 - 284	تأثير الإصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2021) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ARDL أ. صباح عمر خليفة الساعدي
285 - 306	واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالإشارة إلى تجربتي بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الناشطة في الجزائر د. شاني محمد عبد الوهاب د. مركان محمد البشير
307 - 340	مساهمة وحدتي الامتثال والمعلومات المالية كإحدى آليات الحوكمة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الارهاب: دراسة حالة مصرف الوحدة أ. ملاك عاشور امنيسي العدلي أ. د. أكرم علي محمد زوي
341 - 382	أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة على مصرف الوحدة - فرع المدينة بمدينة بنغازي أ. د. بشير محمد العبار أ. نجوى علي محمود

المحتويات

الصفحة	العنوان
408 - 383	دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التميز المؤسسي دراسة ميدانية على العاملين بمصرف الصحاري - مدينة بنغازي د. رجعة المبروك الفاخري
438 - 409	تحليل هيكل الودائع في المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2012 - 2023م د. محمد قاسم عبد المجيد سويكر أ. أحمد صالح محمد أبو غالية
474 - 439	مدى تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية وفعاليتها إجراءاتها وتدابيرها للحماية من مخاطر الصيرفة الإلكترونية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية د. عبدالله محمد امهلل أ. محمد علي عمر
504 - 475	أثر كفاية رأس المال على ربحية المؤسسات المالية دراسة حالة مصرف الجمهورية - ليبيا أ. حسن إبراهيم ميلاد د. جبار بوكثير حسين د. صالح أحمد مادي أ. حسين إبراهيم ميلاد
532 - 505	معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت أ. عيادة رمضان سالم د. جبريل عمر السائح
568 - 533	مدى الاستفادة من أسلوب سيجما ستة في تحسين جودة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية ببلدية الخمس د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعة المحجوب



المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد
الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة
(نظام مصرفي متين)
سرت 05 ديسمبر 2024م





كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام،
وبمجال الخدمات المصرفية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت ممثلة في كلية الاقتصاد
تحتدياً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الثالث، والذي يهدف إلى وضع لينة لنظام مصرفي رصين ..
بعنوان الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين).. من خلال
مشاركة فعالة لخبراء القطاع المصرفي من أعضاء هيئة التدريس، الذين قدموا خبرتهم في أوراق
علمية رصينة تهدف إلى تطوير وتحسين أداء المؤسسات المصرفية.

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء
القطاعات المصرفية.

وختاماً.. نود أن نعبر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في
فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيمة دوراً كبيراً في إنجاح هذا الحدث
العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا أن نقدم لكم مجلد بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد 2024م، بعنوان "الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)"، الذي يُعقد في وقت يتطلب منا الابتكار والتطوير المستمر في مختلف المجالات الاقتصادية. يتضمن هذا المجلد مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء على أحدث الاتجاهات والتقنيات في المجالات الاقتصادية، والمالية، والإدارة. وتمثل هذه الأبحاث نتاج جهود بُحّاث من مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، الذين قاموا بتقديمها ومناقشتها خلال فعاليات المؤتمر.

يهدف هذا المجلد إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين والممارسين في المجال المالي، وتحفيز النقاش حول التحديات الراهنة والفرص المستقبلية. كما نأمل أن تُسهم هذه البحوث في دفع عجلة التطور الاقتصادي، وتقديم حلول مبتكرة تلي احتياجات المجتمع. نتقدم بشكرنا الجزيل لجميع المشاركين والداعمين الذين ساهموا في نجاح هذا الحدث، وننتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر



كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...
أمّا بعد،،،

فتشرف كلية الاقتصاد بكل مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب بتنظيم المؤتمر العلمي الدولي الثالث في 05-12-2024م، الذي جمع نخبة من الباحثين والخبراء في مجالات المال والمصارف والمجالات ذات الصلة. وفي إطار دورها الفاعل في دعم الفعاليات والنشاطات العلمية، وحرصاً على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية، انطلقت فعاليات المؤتمر تحت عنوان "الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"، تأكيداً على التزام الكلية بالمساهمة في تطوير المجتمع وتعزيز مجالات البحث العلمي.

انطلاقاً من الدور الريادي الذي تقوم به كلية الاقتصاد في دعم الأنشطة العلمية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وكذلك في إطار رسالتها السامية في خدمة المجتمع، يأتي تنظيم هذا المؤتمر تحت عنوان "الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة". وقد جاءت فكرته من الواقع الذي نعيشه منذ سنوات، والمتعلق بالقطاع المصرفي الذي يُعدُّ من أبرز القطاعات الحيوية في الدول، حيث يُعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، بالإضافة إلى التحديات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع، وكذلك التغييرات التي تطرأ على القوانين المنظمة له.

وأود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت على دعمها المستمر لفعاليات هذا المؤتمر، كما أوجه الشكر الجزيل إلى اللجنة العلمية واللجنة التحضيرية وكل من أسهم في إنجاح هذا الحدث، وأخص بالذكر كل من قدم جهداً كبيراً حتى يظهر المؤتمر بهذا الشكل المشرف.

في الختام، أتمنى التوفيق والنجاح لجميع الزملاء الباحثين من مختلف المدن والجامعات الليبية، وكذلك المشاركين من الدول الأخرى، وأتمنى أن تظل جامعة سرت دائماً منارة علمية يهتدي بها الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. على مفتاح التائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم اللجنة العلمية للمؤتمر، يسرنا ويشرفنا أن نرحب بكم جميعاً في هذا المحفل العلمي الذي يجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين والخبراء وصنّاع القرار، تحت مظلة مؤتمر "الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)".

أصبح الإصلاح المصرفي اليوم ضرورة ملحة في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة، والتحويلات التكنولوجية المستمرة، والتحديات التي تفرضها الأزمات العالمية. ويُعدُّ القطاع المصرفي العصب الأساسي لأي اقتصاد مستقر، ويشكل ركيزة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحفيز الاستثمار، ودعم القطاعات الإنتاجية.

يهدف هذا المؤتمر إلى أن يكون منصة حوارية تتيح تبادل الأفكار والرؤى العلمية، ومناقشة التجارب الناجحة في الإصلاح المصرفي، واستعراض الحلول المبتكرة للتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

في هذا السياق، حرصت اللجنة العلمية على اختيار أوراق بحثية متميزة وبرامج حوارية غنية، تغطي محاور رئيسة، تشمل: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، ومواكبة التكنولوجيا المصرفي (FinTech)، وتحقيق متطلبات الجودة والرقابة.

كما نؤكد على أهمية التعاون المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والجهات التنفيذية؛ لتحقيق أهداف الإصلاح المصرفي، وتقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ تساهم في تطوير القطاع المالي، ودعمه ليوكب متطلبات الاقتصاد المعاصر.

ختاماً، نتوجه بجزيل الشكر لكل من شارك في تنظيم هذا المؤتمر وإنجاحه، من باحثين ومشاركين ورعاة وداعمين. كما نأمل أن يسفر هذا اللقاء العلمي في تقديم توصيات تساهم في إحداث تغييرات ملموسة تحدم الاقتصاد والمجتمع.

نتمنى لكم جميعاً مؤتمراً مثمراً وحوارات بناءة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية لفروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية

أ. رجعة مفتاح سليمان

مُحاضر بقسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد/ جامعة بنغازي

Roowaina56@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية، ولفحص هذا التأثير هناك المتغيرات المستقلة لمكونات تكنولوجيا المعلومات تتمثل في (أجهزة الحاسوب - قواعد البيانات المشتركة - البرامج- فرق الدعم الفني والتقني - الشبكات)، والمتغير التابع يشمل في كفاءة نظام الرقابة الداخلية، ويتمثل مجتمع الدراسة في صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تتمثل في مديري الإدارات والمكاتب ورؤساء الأقسام والمراجعين الداخليين، ولغرض تحقيق هدف الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تعتبر المدخل المناسب لهذه الدراسة، وتم استخدام استمارة الاستبيان كأداة لتجميع البيانات التي وزعت على عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثلت في أن مواكبة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات لها دور أساسي في تدعيم كفاءة نظام الرقابة الداخلية، وتحسين إجراءاتها وأساليبها، هذا وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات، كان من أهمها: حث الشركات على السعي باستمرار لتوفير الأجهزة والأدوات التقنية الأكثر حداثة المستخدمة في نظم المعلومات، وكذلك الربط الشبكي وتوظيفه في إجراءات النظام الرقابي، وأيضاً تحميل البرامج التطبيقية الفاعلة الخاصة بنظم المعلومات، مع مراعاة أن تكون ملائمة وتلبي متطلبات أنشطة نظام الرقابة الداخلية، والتأكيد على أن تكون عملية تحديث المنظومات والبرمجيات مبنية على المعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، كفاءة نظام الرقابة الداخلية.



***The impact of information technology in increasing
the efficiency of the enternal control system
Field study of Social Security fund branches in the Eastern Region***

Rajaa Miftah Sulayman

Department of Accounting, Faculty of Economics
University of Benghazi
Roowaina56@gmail.com

Abstract

This Study aimed to identify the impact of information technology in increasing the efficiency of the internal control system. To examine this effect, there are independent variables of information technology components, it consists of (Computers-shared databases-programs-technical and technical support teams- networks) and the dependent change is the efficiency of the internal control system, and the study population represents the social security fund in the Eastern Province. A random sample was selected from the study population, consisting of department and office directors, department heads and internal auditors, for purpose. Then follow the descriptive analytical approach, which is considered the appropriate approach to this study, and then sure the questionnaire for the sample. The study reached a set of results, namely that keeping up with modern developments in the field of information technology has an essential role in strengthening the efficiency of the internal control system and improving its procedures and methods. The study proposed a set of recommendations, the most important of which was urging companies to continually strive to provide the most modern technical devices and tools used in information systems. As well as networking and its inclusion in the procedures of the regulatory system. Also download effective application programs for information systems, taking into account that they are appropriate, it meets the requirements of internal control system activities and ensures the process of modernizing organizations and programming is aced on intonation standards.

Keywords: Information technology, Efficiency of internal audit System.

1.1 مقدمة:

أحدث التطور التكنولوجي الذي شهده العالم ثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومكّن استخدامها في تحسين العديد من مجالات الأعمال، حيث أصبح الكثير من المؤسسات في الوقت الحاضر تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من أجل تسير أعمالها، ومعالجة بياناتها إلكترونياً، وتصنيع وتحسين منتجاتها، وتقديم خدماتها، وزيادة حصتها السوقية، ومن هنا أصبح الحاسوب والبرامج الإلكترونية من أهم الوسائل الرئيسية في معالجة البيانات في المؤسسة، مما دفع مؤسسات الأعمال إلى استبدال نظم المعلومات اليدوية، إلى نظم المعلومات الإلكترونية، وهذا ما أوجب على المراجعين اكتساب مهارات وخيارات متعددة في استخدامات البرامج، وتغيير أساليب المراجعة لزيادة الكفاءة والفاعلية. (غزال وآخرون، 2018: 2)

مما يتطلب تطوير الرقابة الداخلية تقنيا بمستوى أرفع من التطور الحاصل في البيئة المحاسبية، كون الرقابة الداخلية قاعدة معلومات للجهات الداخلية وخصوصاً الإدارة، وهناك العديد من المزايا والمنافع التي يطرحها استخدام تكنولوجيا المعلومات وذلك لتحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية للرقابة الداخلية لتوفير معلومات آمنة ودقيقة لمستخدميها (لطفي، 2009: 3).

كما تعد الرقابة الداخلية أحد الدعائم الأساسية لتمكين الوحدة الاقتصادية من القيام بواجبها على أكمل وجه، باعتبارها ركناً رئيساً من أركان الإدارة الحديثة، وإحدى الأدوات الفاعلة للإدارة في المحافظة على سلامة الوحدة الاقتصادية وحماية أصولها، كما تساعد في اتخاذ القرارات والتخطيط وتقييم الأداء وحسن الاستغلال والتوجيه الأمثل للموارد المتاحة (القاضي وآخرون، 2006: 175).

2.1 الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع مساهمة تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية من عدة زوايا، وسوف نستعرض مجموعة من هذه الدراسات.

– دراسة المري، 2023 بعنوان " المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات في النظام والرقابة الداخلية: تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام الأمن والرقابة الداخلية". هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تكنولوجيا المعلومات على النظام الأمني والرقابة، وتوصلت الدراسة إلى أن الوسائل

التكنولوجية ليست إيجابية أو سلبية في حد ذاتها، ويعتمد ذلك علي كيفية استخدامها والاستفادة منها. قد يحدث التلاعب بالبيانات خلال مراحل مختلفة من النظام من خلال المدخلات أو التشغيل أو التخزين أو المخرجات، كما أوصت الدراسة ضرورة تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية من خلال برامج تدريبية تعمل علي تنمية مواهبه وكفاءته العملية، ويجب تعزيز دور الإدارات من خلال تكثيف الجهود بأنظمة الرقابة الداخلية؛ لمحاصرة مشكلة الفساد والسيطرة عليها ومعالجتها ومنع عودتها من خلال اتخاذ القرارات الحاسمة.

- **دراسة شريف، 2021** بعنوان " تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظم الرقابة الداخلية". هدفت الدراسة إلى التعرف علي أساليب الرقابة الداخلية التي تستخدمها الجامعات السودانية ومدى كفاءتها في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية أفضل من نظام الرقابة التقليدية لحماية موارد الجامعات، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام الرقابة الداخلية تنتج معلومات تتصف بالمصادقية وإمكانية الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات رشيدة، كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، كان أهمها ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل نظام الرقابة الداخلية للجامعات الحكومية لحماية مواردها، ضرورة تطوير الإجراءات الوقائية التي تحول دون دخول غير المصرح لهم ضرورة مراجعة مخرجات التشغيل الإلكتروني يدويًا قبل تسليمها للمستفيدين في الوقت المناسب

- **دراسة وهيبه، 2020** بعنوان " أثر التكنولوجيا المعلومات علي فاعلية نظام الرقابة الداخلية". هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تكنولوجيا المعلومات علي فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك استخدام واسع لتكنولوجيا المعلومات في أنشطة هذه المؤسسات، بالإضافة إلى نظام الرقابة الداخلية لها يتميز بالفعالية، وأن لتكنولوجيا المعلومات دور في فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وأوصت الدراسية ضرورة اعتماد المؤسسة على قوانين وأنظمة تدعم أساليب تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية واشتراك العاملين المختصين وأفراد الرقابة الداخلية في عملية تصميم وبناء نظم للمعلومات.

- **دراسة بكاي، 2020** بعنوان " تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين نظام الرقابة الداخلية". هدفت الدراسة إلى معرفة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين نظام

الرقابة الداخلية في المؤسسة، وتوصلت الدراسة إلى أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور مهم في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وأوصت الدراسة العمل بتبني واستخدام تكنولوجيا المعلومات لأثرها الواضح على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

- دراسة رجم واخرون، 2018 بعنوان " أثر استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة نظام الرقابة الداخلية". هدفت الدراسة إلى تقييم أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة نظام الرقابة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الشركة قد أدى إلى تغيير ملحوظ في طرق وأساليب أنظمة الرقابة الداخلية من مرونة في مواجهة الظروف المحيطة وأدى إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترايب بين مكونات نظام الرقابة الداخلية وسرعة إنجاز العمليات وخفض التكلفة، وأوصت الدراسة على إدارة الشركة أن تقيم الإجراءات الرقابية بشكل دوري من أجل تحديد جوانب الضعف ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها وأن تواصل وتكثيف من نشر الوعي بين العاملين بإرساء مبدأ اعتبار أن الرقابة مسؤولية كافة أفراد الشركة.

التعليق على الدراسات السابقة:

لقد تطرقت الدراسات السابقة التي أجريت حول تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير وتحسين نظم الرقابة الداخلي؛ وذلك لأن استخدام تكنولوجيا المعلومات أصبح في العديد من المجالات، وهذا لما تحققه من سرعة ودقة في الأداء خاصة مع تطور وتعقد مختلف العمليات الإدارية والتشغيلية وصعوبة مراقبتها، ومن هنا أصبح الاعتماد عليها لتسهيل وتسريع عمليات الرقابة.

وخاصة أن الوضع الليبي يختلف بمعطياته عن الظروف التي تمت مناقشتها في الدراسات السابقة، وبالتالي ربطت الدراسة بين تكنولوجيا المعلومات ورفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية لشركة في بيئة اقتصادية تختلف عن الظروف التي أحاطت بالدراسات المشابهة لما لهذه البيئة من خصوصيات خاصة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الحالية

3.1 مشكلة الدراسة:

يشهد العالم تطورًا متسارعًا في مجال نظم المعلومات المحاسبية يتطلب اهتمامًا وتطورًا ماثلاً في مجال الرقابة الداخلية من أجل المحافظة على قدرتها لتلبية احتياجات الإدارة، وقد أكد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (ALCPA) في التوصية رقم 20 التي أصدرها

عام 1977 بأن يقوم المراجع بتقديم الاقتراحات للإدارة بغرض تحسين نظام الرقابة الداخلية في صورة تقرير أو خطاب مكتوب وموجه إلى الإدارة (العيسى، 2000: 226).

ولأن العصر الحالي هو عصر المعلومات وأنظمتها والبحث على أفضل استخداماتها بأقل تكلفة ووقت، ازدادت أهمية المعلومات في العصر الحديث نتيجة التطور التكنولوجي؛ مما أدى إلى توفير الوقت والجهد وسرعة نقل البيانات والمعلومات إلى مستخدميها، لذلك فإن تكنولوجيا المعلومات.

ستبقى دائماً في حالة تغير وتطور مستمر كاستجابة للتطور، فكلما وضمنا تكنولوجيا المعلومات في عمل نظم المعلومات ساهم في الرفع من كفاءة نظم الرقابة الداخلية، وأن هذه التكنولوجيا تساعد مهنة المراجعة في التغلب على جوانب القصور في حالة ممارسة الحكم المهني الملائم. (رشيد، 2015: 217).

وباعتبار أن تكنولوجيا المعلومات هي التي تقوم على استخدام أجهزة وشبكات الحاسوب من أجل توفير المعلومات المطلوبة للمراجعة واستخدامها كأداة فيها، وتساعد في فهم الهدف من العمل بالأنظمة المحاسبية، إضافة إلى فهم البيئية التي تعمل بها التكنولوجيا الحديثة، وضرورة مواكبة الاكتشافات الحديثة للقدرة على التعامل مع التكنولوجيا ويتم قياسها بواسطة المتغيرات الآتية (أجهزة الحاسوب - قواعد البيانات المشتركة - البرامج - فرق الدعم الفني والتقني - الشبكات) (لمطيري، 2013: 10).

حيث المتغيرات المستقلة تتمثل في: (أجهزة الحاسوب - قواعد البيانات المشتركة - البرامج - فرق الدعم الفني والتقني - الشبكات) والمتغير التابع يشمل في كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

وبالتالي تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

- أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية:

وللإجابة على السؤال الرئيس ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أثر أجهزة الحاسوب في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية؟
- ما أثر قواعد البيانات المشتركة في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية؟
- ما أثر البرامج في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية؟

- ما أثر مساهمة فرق الدعم الفني والتقني في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية؟
- ما أثر مساهمة الشبكات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية؟

4.1 متغيرات الدراسة:

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة (مكونات تكنولوجيا المعلومات)
كفاءة نظام الرقابة الداخلية	<ul style="list-style-type: none"> - أجهزة الحاسوب - قواعد البيانات المشتركة - البرامج - فرق الدعم الفني والتقني - مساهمة الشبكات

5.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى نختبر الفرضيات الفرعية الآتية:

H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ لأجهزة الحاسوب في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ لقواعد البيانات المشتركة في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ للبرامج في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية .

H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ لمساهمة فرق الدعم الفني والتقني في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية

H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ لمساهمة الشبكات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

6.1 أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية، ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف فرعية الآتية:
- 1- معرفة أثر أجهزة الحاسوب في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
 - 2- معرفة أثر قواعد البيانات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
 - 3- معرفة أثر البرامج في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
 - 4- معرفة أثر فرق الدعم الفني والمهني في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
 - 5- معرفة أثر الشبكات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

7.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- تسليط الضوء على تكنولوجيا المعلومات كونها تقنية تمكن المراجع من معالجة البيانات؛ مما يؤثر بشكل إيجابي على عملية الرقابة الداخلية.
- حاجة المؤسسات إلى التطبيق الفعال لتكنولوجيا المعلومات لكونها تساعد في تادية أنشطتها بصورة سليمة، من أجل تحقيق أهدافها المنشودة.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 نظام الرقابة الداخلية: تعتبر الرقابة مفهوم إداريًا بمعنى أن الرقابة عنصر من عناصر نشاط الإدارة، حيث تطور مفهوم الرقابة نظرًا لزيادة واتساع الأنشطة والبرامج داخل المؤسسات الاقتصادية، ما أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالنظام الرقابة الداخلية الذي يسعى بدور إلى تحقيق الكفاءة في استخدام موارد وأصول المؤسسة والحصول على البيانات والمعلومات بالدقة المطلوبة، وضمان تنفيذ الأهداف الموضوعية من قبل المؤسسة، ومن أجل تقديم صورة واضحة عن نظام الرقابة الداخلية.

عرف المعيار الدولي لممارسة رقم 400، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، نظام الرقابة الداخلية على أنها كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها، مع ضمان إدارة منتظمة وكفاءة عمل عالية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات حماية الأصول منع الغش، واكتشاف الأخطاء والتحقيق من

دقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب. (بلال، 2015: 5)

2.2 خصائص نظام الرقابة الداخلية الجيد:

إن الخصائص التي يجب أن يتصف بها أي نظام جيد للرقابة متعددة، من أبرزها (سالم، 2005، : 253)

1. الملائمة: يجب أن يتلاءم النظام مع طبيعة نشاط المنظمة وحجمها.
2. توازن التكاليف مع المردود: يجب أن تتناسب التكاليف المبذولة لتوفير نظام المراقبة مع الفوائد التي تعود على المنظمة
3. الوضوح: ويشمل وضوح كل من الهدف من الرقابة.
4. المرونة: بمعنى أن تكون الوسائل الرقابية والمعايير المستخدمة قابلة للتطوير والتعديل بما يتلاءم تغيرات الظروف.
5. الفعالية والكفاءة: يجب أن يحقق نظام الرقابة الغاية المنشودة من استخدامه.
6. الدقة والفورية: يجب أن يتولد عن النظام عند تطبيقه معلومات دقيقة وصحيحة.
7. اختصار الجهد والوقت المصروف على عمليات الرقابة: وذلك بأن يحدد نقاطاً استراتيجية في النشاط.

3.2 تكنولوجيا المعلومات:

- 1.3.2 تعريف تكنولوجيا المعلومات: هي استخدام أجهزة الحاسوب، والوسائل المتطورة الأخرى من قبل العناصر البشرية المؤهلة، للمعرفة التقنية المتعلقة بتخزين ومعالجة البيانات التي يمكن الحصول عليها، وتحقيق سرعة في معالجتها وتخزينها واسترجاعها وتحويلها إلى معلومات موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. (زقوت، 2016: 58)
- 2.3.2 مكونات تكنولوجيا المعلومات: (وهيبة، 2020: 79)

1- المكونات المادية (أجهزة الحاسوب): تعتبر أجهزة الحاسوب الأساس المادي للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، كونها تستخدم في أنشطة الإدخال والمعالجة والإخراج في نظام المعلومات.

2- البرمجيات: وتعني برامج الحاسوب التي تعمل على إدارة المكونات المادية وتشغيلها، كما تقوم بمختلف التطبيقات.

- 3- قاعدة البيانات: هي مخزن لجميع البيانات ذات الأهمية لمستخدمي نظام المعلومات.
- 4- الشبكات: هي مجموعة من الحاسبات تتصل فيما بينها، بحيث يتاح على الشبكة كل من موارد وبيانات ومعلومات التي تنتجها هذه الشبكة، وغالبًا ما تحتوي الشبكة على حاسب رئيسي يطلق عليه اسم الخادم.
- 5- الموارد البشرية (فرق الدعم الفني) وهم الكوادر المؤهلة والمدربة لتنفيذ النشاطات المختلفة، فالعناصر البشرية يجب أن تكون ذات مستويات وكفاءات مختلفة حسب طبيعة النظام ووظائف.
- 4.2 مزايا استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية:**
- هناك العديد من المنافع والمزايا التي يطرحها استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ وذلك لتحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة للرقابة الداخلية لتوفير معلومات آمنة ودقيقة لمستخدميها، وأهمها ما يأتي: (زميت، 2014: 15)
- 1- القدرة على تحسين وتطوير أساليب الرقابة الداخلية عن طريقة الاستفادة من الإمكانية التي يتيحها الحاسب الإلكتروني للرقابة الذاتية على عمليات التشغيل اليومية.
 - 2- القدرة على تشغيل حجم كبير من العمليات المعقدة في وقت محدود وبتكلفة منخفضة، علاوة على انعدام الأخطاء التشغيلية والحسابية تقريبًا وانخفاض درجة الاعتماد على العنصر البشري.
 - 3- الاستفادة من الإمكانات الضخمة الخاصة ب تخزين المعلومات في صورة ملفات إلكترونية وسرعة استرجاعها.
 - 4- ارتفاع جودة قرارات الإدارة العليا كنتيجة طبيعية، لارتفاع جودة المعلومات التي يقدمها النظام المستخدم بعد تشغيلها بصورة دقيقة.
 - 5- تساعد شبكة المعلومات الإلكترونية روية العالمية (الانترنت) في الرقابة على فروع المؤسسة الداخلية وخارجية.
 - 6- تحسن الوقتية أي توفير المعلومات في الوقت المناسب وزيادة الدقة في المعلومات وتخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات الرقابة وتحسين إمكانية الفصل والمهام.

5.2 أثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة نظام الرقابة الداخلية:

ويمكن توضيح تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في النقاط الآتية:

(بروية، 2015، 134)

- 1- المحافظة على الأصول المؤسسة وتحقيق أهدافها من خلال استخدام الموارد بكفاءة.
- 2- اختصار الوقت والجهد من خلال المعالجة الإلكترونية للبيانات.
- 3- القدرة العالية على تخزين البيانات والمعلومات والملفات الإلكترونية.
- 4- سرعة توصيل المعلومات بين مختلف الأقسام عن طريق شبكات الإنترنت.
- 5- تعزيز أمن وسلامة المعلومات من خلال استخدام أنظمة حماية المعلومات.
- 6- تساعد الإدارة في اتخاذ القرار المناسب من خلال امدادها بالمعلومات في الوقت المناسب

3. الدراسة الميدانية:

1.3 وسيلة جمع البيانات:

تم جمع البيانات المتعلقة بهذا الجانب عن طريق أداة جمع البيانات الاستبيان ولقد تم تصميم استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات، حيث تم الاستناد على استبيان دراسة (غزال واخرون) وتم تعديلها بما يحقق أهداف الدراسة، حيث يتم تقسيم استمارة الاستبيان: القسم الأول: يتضمن معلومات خاصة بعينة الدارسة، من حيث المعلومات الشخصية والوظيفية.

القسم الثاني: يتضمن مجموعة من الأسئلة التي تخدم أحد أهداف الدارسة المتمثل في التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

2.3 منهجية الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على ما ورد في الادب المحاسبي، وذلك من خلال الكتب والدوريات والبحوث العلمية ورسائل الدكتوراه والمجستير المرتبطة بموضوع الدراسة واستخدام شبكة الإنترنت.

3.3 مجتمع وعينة الدارسة:

يتكون مجتمع الدراسة من فروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدارسة، وقد تم التركيز على مديري الإدارات ومديري

المكاتب وأقسام المراجعة الداخلية، نظرًا لارتباط هذه الفئة بموضوع الدراسة. وقد تم توزيع (140) قائمة استبيان على عينة الدراسة وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة أساسية للحصول على معلومات.

جدول (1) الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

العدد	الاستبيانات
140	الموزعة
121	المستردة
95	الصالحة للتحليل

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أنه تم استرداد عدد 121 استبانة بنسبة ما 86.4%، وبينما بلغت عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 95 استبانة بنسبة ما 67.8% من إجمالي الاستبيانات المستردة على المبحوثين من فروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية.

1.3.3 عينة الاستطلاعية (قياس صدق وثبات الاستبانة) تعد اختبار معامل الفا كرو نباخ ألفا أكثر الطرق استخدامًا في البحث العلمي، لأنها تقوم على تجزئة الاختبار إلى عدد من الأجزاء، ثم قياس الارتباطات بين تلك الأجزاء، وفي حال تمت إعادة تطبيق الأداة مرةً أخرى وبنفس الظروف المناسبة فإننا سنحصل على نفس النتائج بنسبة كبيرة.

جدول رقم (ب) نتائج تحليل الموثوقية (اختبار معامل الفا كرو نباخ)

(Reliability analysis (Alpha Cronbach's)

ت	محاور الدراسة	العدد الفقرات	معامل الفا كرو نباخ	الصدق
1	أجهزة الحاسوب وملحقاته	5	0.793	0.986
2	العناصر البرمجية	5	0.819	0.904
3	قواعد البيانات المشتركة	5	0.922	0.960
4	العناصر البرمجية	5	0.910	0.953
5	بفرق الدعم الفني والتقني	5	0.721	0.849
6	شبكات الاتصال وتبادل المعلومات	5	0.881	0.938
7	كفاءة نظام الرقابة الداخلية	8	0.779	0.882
8	أداة المحاور ككل	38	0.846	0.919

من خلال الجدول (ب) يوضح نتائج اختبار معامل الفاكرو نباخ، حيث بلغت قيمة (0.846) نجد أن المقياس يتسم بصدق وثبات مرتفع إلى الثقة في النتائج التي يمكن التوصل إليها من استخدامه كأداة قوية للقياس، أما في يخص الأبعاد كانت مرتفعة حيث تتراوح قيمة معامل الفاكرو نباخ (0.721 - 0.922)، أما الثبات هو الجذر التربيعي معامل الفاكرو نباخ (قام كارمينز و زيلر بتعريف الثبات بأنه قدرة الأداة على إعطاء نفس النتائج في حال قام الباحث بتكرار القياس على نفس الشخص عدة مرات في ظروف متشابهة)، ويعد الثبات من عوامل الارتباط حيث بلغت قيمة الثبات ككل لمحاور الدراسة (0.919).

وتعتبر عامل ثبات داخلي مقبولة، وكذلك جميع أبعاد الدراسة، حيث بلغت قيمة تتراوح ما بين (0.84-0.986)، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات فقرات الاستبانة، وبذلك أصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق على عينة.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

جدول رقم (ج) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnova			
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
0.105	95	0.962	0.200	95	0.101	أجهزة الحاسوب وملحقاته
0.062	95	0.901	0.067	95	1820.	العناصر البرمجية
0.117	95	0.918	0.133	95	0.179	قواعد البيانات المشترك
0.329	95	0.965	0.200	95	0.069	العناصر البرمجية
0.239	95	0.896	0.189	95	0.079	بفرق الدعم الفني والتقنية
0.126	95	0.659	0.102	95	0.065	شبكات الاتصال وتبادل المعلومات
0.225	95	0.985	0.189	95	0.125	كفاءة نظام الرقابة الداخلية

من الجدول رقم (ج) يوضح نتائج الاختبار لتوزيع الطبيعي للبيانات أن محاور الدراسة ككل تتبع توزيع طبيعي، حيث تتراوح القيم الاحتمالية لاختبار (0.067-0.200) أكبر من مستوي الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$). إذا نستخد الاختبارات المعملية في تحليل الفرضيات الدراسية.

4.3 تحليل البيانات المجمعة من الاستبيان:

بعد الانتهاء من جمع البيانات المتمثلة في عدد 95 استمارة استبيان، تم تفرغها في جداول مبدئية حسب العبارات الموضوعية والغرض منها، تم تحليل البيانات التي جمعت بواسطة أداة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وحسب الأساليب الإحصائية المناسبة، كما يأتي:

- الإحصاء الوصفي: بإيجاد التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبيان.

- اختبار الفرضيات: تم اختبار الفرضيات باستخدام أسلوب الانحدار البسيط (simple Regression) وذلك بحساب قيمة t التي تقيس إمكانية وجود تأثير لكل متغير مستقل لوحده على المتغير التابع.

- احتساب معدل التحديد المتعدد (R^2) (of multiple determination coefficient)، والذي يمثل نسبة التباين في متغير الدراسة التابع ويقاس قوة العلاقة في نموذج الانحدار.

- تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حددت اعتماداً على مقياس ليكرث الخماسي على النحو التالي، وصمت بناءً على مقياس ليكرث

جدول (د) حدود مقياس ليكرث الخماسي.

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
حدود المقياس	$5 > 4.20$	$4.20 > 3.40$	$3.40 > 2.60$	$2.60 > 1.80$	$2.60 > 1.80$

1.4.3 القسم الأول: معلومات عامة تم في هذا الجزء التعرف على الخصائص

الرئيسة لعينة مجتمع الدراسة، من حيث معلوماتهم الشخصية والوظيفية التعليمية.

الجدول (1) الخبرة العملية للمشاركين في الدراسة الميدانية بالسنوات.

النسبة %	العدد	فئات سنوات الخبرة
10.52	10	5 سنوات فأقل
63.68	35	من 6 سنوات إلى 10 سنة
42.10	40	من 11 سنة إلى 15 سنة
10.52	10	16 سنة فأكثر
100	95	الإجمالي

نستنتج من الجدول رقم (1) أن أكثر فئة من المشاركين تتجاوز سنوات الخبرة لديهم من 11-15 سنة، حيث أي ما نسبته 42.10%، وهذا يؤدي إلى تعزيز النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة، باعتبار أن هذه الفئة تتميز عادة بدرجة عالية من الكفاءة، نتيجة لمرسهم ورصيدهم في الحياة الوظيفية.

الجدول (2) المؤهلات التعليمية للمشاركين في الدراسة الميدانية.

النسبة %	العدد	فئات المؤهل التعليمي
63.16	06	بكالوريوس
26.32	52	دبلوم عالي
10.52	01	ماجستير
100	59	الإجمالي

نستنتج من الجدول رقم (2) أن أعلى نسبة من المشاركين متحصلون على مستوى تعليمي بكالوريوس بنسبة 63%، ويمكن اعتبار أن هذه النسب تعزز من نتائج هذه الدراسة.

الجدول (3) الصفة الوظيفية للمشاركين في الدراسة الميدانية.

النسبة %	العدد	فئات التصنيف الوظيفي
5	5	مدير إدارة
10	10	رئيس قسم
30	28	رئيس وحدة
34	32	مراجع داخلي
21	20	أخرى
100	95	الإجمالي

نستنتج من الجدول (3) أن أكثر من نصف المشاركين يتقلدون مراجعين داخليين، وهذه النسب تعزز المعلومات المتحصل عليها من هذه الدراسة، باعتبار أن هذه الفئة ذات ارتباط مباشر بموضوع الدراسة.

الجدول (4) التخصصات العلمية للمشاركين في الدراسة الميدانية.

النسبة	العدد	فئات التخصص
65	26	محاسبة
9	8	إدارة أعمال
4	4	مالية ومصارف
22	21	أخرى
100	95	الإجمالي

نستنتج من الجدول رقم (4) أن خريجو المحاسبة عددهم 62 مشاركاً، (أي بنسبة) 65% وأخرى تمثل في خريجي تقنية المعلومات عددهم 2 مشاركاً أي بنسبة 22%، وباعتبار أن هذه التخصصات ذات علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة، بالتالي فإنها ذات أهمية قصوى ويعزز من نتائج الدراسة.

2.4.3 القسم الثاني: متغيرات الدراسة " تحليل المعلومات المجمعة من الاستبيان: "
تحليل القسم الذي يهدف للتعرف على المتغيرات المستقلة: مكونات تكنولوجيا المعلومات.

جدول (5) العبارات المتعلقة بمدى توفر أجهزة الحاسوب

ر.م	أجهزة الحاسوب وملحقاته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	توفر أجهزة الحاسوب اللازمة لتصميم نظم الرقابة الداخلي لجميع اقسام الشركة	3.71	0.118	74.2	4
2	وجود الاجهزة اللازمة لتخزين البيانات والمعلومات لتطبيق نظام الرقابة الداخلي	3.75	0.940	75	3
3	توفر الاجهزة اللازمة لمعالجة البيانات وأعداد تقارير نظام الرقابة الداخلي	3.50	1.025	70	5
4	سعي الشركة لجعل الحواسيب جزءاً لإنجاز عملياتها المتعلقة بنظام الرقابة الداخلي	3.95	0.984	97	1
5	توافر اجهزة حاسوب ومعدات ملحقة بما تستخدم لاستقبال البيانات الخاصة بنظام الرقابة الداخلي	3.87	0.127	77	2
	الإجمالي	3.75	0.195	57.1	

يبيّن الجدول (5) أن آراء المبحوثين حول المحور الأول للدراسة المتعلق بمدى توفر أجهزة الحاسوب وملحقاته، حيث بلغ المتوسط العام للفقرات (3.75)، وانحراف معياري

(0.195) بدرجة موافق على مستوى مقياس الفقرات، كما أن آراء الباحثين تشير بأعلى فقرة نسبة موافق على الفقرة رقم 4 سعي الشركة لجعل الحواسيب جزءاً لإنجاز عملاتها المتعلقة بنظام الرقابة الداخلي بمتوسط حسابي (3.95) و انحراف معياري (0.984) وبدرجة موافق، وبالتالي تعتبر الفقرة الأكثر أهمية من بين فقرات المتعلقة بالمحور الأول، ونلاحظ ان جميع فقرات التساؤل تقع في حدود منطقة موافق على توافر أجهزة الحاسوب وملحقاته.

جدول (6) العبارات المتعلقة بمدى توفر العناصر البرمجية.

ر.م	العناصر البرمجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
6	وجود برامج معدة لإنجاز العمليات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية	3.55	0.880	71	3
7	توافر الأنظمة التي تشغل الأجهزة والشبكات وقواعد البيانات اللازمة لتطبيق نظام الرقابة الداخلي	3.99	0.717	79.8	1
8	توافر برمجيات قادرة على القيام بالعمليات المطلوبة التي تتناسب مع أنشطة نظام الرقابة الداخلي	3.90	0.948	78	2
9	توفر برمجيات لرسم الأشكال والجداول والعروض البيانية لنظام الرقابة الداخلي	3.50	0.959	70	4
10	القيام بتحديث البرمجيات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة لتفعيل نظام الرقابة الداخلي	3.18	1.15	63.6	5
	الإجمالي	3.62	0.913	72.4	

يبين الجدول (6) أن آراء الباحثين حول المحور الأول للدراسة المتعلقة بمدى توفر عناصر البرمجية، حيث بلغ المتوسط العام للفقرات (3.62) وانحراف معياري (0.913) بدرجة موافق على مستوى مقياس الفقرات، كما أن آراء الباحثين تشير بأعلى فقرة نسبة موافق على الفقرة رقم 7 توافر الأنظمة التي تشغل الأجهزة والشبكات وقواعد البيانات اللازمة لتطبيق نظام الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي (3.99) وانحراف معياري (0.717) وبدرجة موافق، وبالتالي تعتبر الفقرة الأكثر أهمية من بين فقرات المتعلقة بالمحور الثاني، ونلاحظ أن جميع فقرات التساؤل تقع في حدود منطقة موافق على توافر عناصر البرمجيات.

جدول (7) العبارات المتعلقة بمدى توفر قواعد البيانات المشتركة.

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قواعد البيانات المشتركة	ر.م
1	83.6	0.715	4.18	توافر البيانات والمعلومات ذات العلاقة المتبادلة والمخزنة على وسائط حاسوبية تختص بنظام الرقابة الداخلية.	11
2	81.8	0.880	4.09	وجود قاعدة البيانات المشتركة التي تمنح قدرات الإبلاغ لنظام الرقابة الداخلي	12
1	83.6	0.849	4.18	الاحتفاظ بالمعاملات التي تم تنفيذها من خلال نظام الرقابة الداخلي.	13
2	78.4	0.797	3.92	توافر قاعدة البيانات المشتركة والمعلومات المطلوبة للعمليات المختلفة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلي	14
3	57.6	0.918	3.78	احتفاظ الصندوق بوصف لكل العمليات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلي.	15
	80.6	0.956	4.03	الإجمالي	

يبين الجدول (7) أن آراء الباحثين حول المحور الثالث للدراسة المتعلقة بمدى توفر قواعد بيانات مشتركة، حيث بلغ المتوسط العام للفقرات (4.03) وانحراف معياري (0.956) بدرجة موافق على مستوى مقياس الفقرات، كما أن آراء الباحثين تشير بأعلى فقرة نسبة موافق على الفقرة رقم 11 توافر البيانات والمعلومات ذات العلاقة المتبادلة والمخزنة على وسائط حاسوبية تختص بنظام الرقابة الداخلية. وفقرة رقم 13 الاحتفاظ بالمعاملات التي تم تنفيذها من خلال نظام الرقابة الداخلي وبمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.849) وبدرجة موافق، وبالتالي تعتبر الفقرات الأكثر أهمية من بين فقرات المتعلقة بالمحور الثالث، ونلاحظ أن جميع فقرات التساؤل تقع في حدود منطقة موافق على توفر قواعد بيانات مشتركة.

جدول (8) العبارات المتعلقة توافر فرق الدعم الفني والتقني.

ر.م	بفرق الدعم الفني والتقني	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
16	قابلية العاملين على تطبيق نظام الرقابة الداخلي على التكيف مع الظروف والتكنولوجيا المتغيرة	3.90	0.981	78	2
17	وجود مصممي برامج ومشغلي أجهزة ومعدات وعمال صيانة قادرين على تصميم نظام الرقابة الداخلي	4.05	0.965	81	1
18	وجود عاملين متخصصين في عمليات جمع البيانات حول نظام الرقابة الداخلي وتحليلها	3.88	0.987	77.6	3
19	توفر عاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات بغرض إنجاز أداء نظام الرقابة الداخلي	3.90	0.976	78	2
20	يعتبر العاملون في تكنولوجيا المعلومات كأهم مكونات البنية التحتية لهذه التكنولوجيا	3.88	0.899	77.6	3
	الإجمالي	3.92	0.994	78.4	

يبيّن الجدول (8) أن آراء الباحثين حول المحور الرابع للدراسة المتعلقة بمدى توفر فرق الدعم الفني والتقني، حيث بلغ المتوسط العام للفقرات (3.92) وبانحراف معياري (0.994) بدرجة موافق على مستوى مقياس الفقرات، كما أن آراء الباحثين تشير بأعلى فقرة نسبة موافق على الفقرة رقم 17 وجود مصممي برامج ومشغلي أجهزة ومعدات وعمال صيانة قادرين على تصميم نظام الرقابة الداخلي بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.965) وبدرجة موافق، وبالتالي تعتبر الفقرات الأكثر أهمية من بين فقرات المتعلقة بالمحور الرابع، ونلاحظ أن جميع فقرات التساؤل تقع في حدود منطقة موافق على توافر فرق الدعم الفني والتقني.

جدول (9) العبارات المتعلقة توافر شبكات الاتصال وتبادل المعلومات.

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	شبكات الاتصال وتبادل المعلومات	ر.م
2	81.4	0.88	4.06	توفر معلومات الرقابة الداخلية المطلوبة بشكل فعال في الوقت المناسب ولمن يطلبها	21
1	82.4	0.906	4.12	تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة في نظام الرقابة الداخلي بسهولة وحسب الحاجة	22
3	77.2	0.989	3.86	ترتبط الاقسام بنظام الرقابة الداخلي بشبكة اتصالات تسهل عملية تبادل المعلومات	23
2	78	0.959	3.90	قدرة الشبكات على تسهيل عملية تبادل المعلومات والبيانات بين مستخدمي هذه الاجهزة ضمن نظام الرقابة الداخلي	24
3	71.2	0.994	3.56	قدرة الشبكات التي يستخدمها نظام الرقابة الداخلي على تقديم نتائج رقابية جيدة	25
	78	0.789	3.90	الإجمالي	

يبين الجدول رقم (9) أن آراء الباحثين حول المحور الخامس للدراسة المتعلقة بمدى توفر شبكات الاتصال، حيث بلغ المتوسط العام للفقرات (3.90) وانحراف معياري (0.798) بدرجة موافق على مستوى مقياس الفقرات، كما أن آراء الباحثين تشير بأعلى فقرة نسبة موافق على الفقرة رقم 22 تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة في نظام الرقابة الداخلي بسهولة وحسب الحاجة (4.12) وانحراف معياري (0.906) وبدرجة موافق، وبالتالي تعتبر الفقرات الأكثر أهمية من بين فقرات المتعلقة بالمحور الخامس، ونلاحظ أن جميع فقرات التساؤل تقع في حدود منطقة موافق على توافر شبكات الاتصال.

ب. تحليل القسم الذي يهدف للتعرف على المتغير التابع المتمثل في كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

جدول (10) العبارات المتعلقة بكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	كفاءة نظام الرقابة الداخلية	ر.م
2	81	0.877	4.05	يتمتع نظام الرقابة الداخلي المطبق بخاصية المؤثوية والمصدقية	26
1	83.6	0.715	4.18	تمتع نظام الرقابة الداخلي بخاصية الملائمة والتوقيت المناسب	27
3	77.2	1.081	3.86	نظام الرقابة الداخلي المطبق في الشركة فعال وملائم للاستخدامات المتعددة ولنماذج القرارات المتباينة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية	28
2	81	0.877	4.05	يمتاز نظام الرقابة الداخلي المطبق في الشركة بالشمولية والفعالية والكفاءة العالية	29
3	77.2	1.081	3.86	يتيح نظام الرقابة الداخلي المطبق في الشركة آفاقاً واسعة للرقابة على العمليات وتحسين أداء الخدمات وتوفير المعلومات لدعم اتخاذ القرارات	30
6	67	0.981	3.35	يؤدي نظام الرقابة الداخلي المطبق في الشركة الى تقليل فرض ارتكاب الخطأ والغش في البيانات التي يقدمها	31
5	72.2	0.788	3.61	يسهم نظام الرقابة الداخلي المطبق في اتخاذ القرارات المناسبة وبكفاءة عالية	32
4	73.8	0.986	3.69	يلعب نظام الرقابة الداخلي المطبق دوراً هاماً في نجاح الشركة في اداء اعمالها	33
	76.6	0.869	3.83	الإجمالي	

يبين الجدول رقم (10) ان اراء الباحثين حول المحور الخامس للدراسة المتعلق بكفاءة نظام الرقابة الداخلية ا حيث بلغ المتوسط العام للفقرات (3.83) وانحراف معياري (0.869) بدرجة موافق على مستوى مقياس الفقرات، كما ان اراء الباحثين تشير بأعلى فقرة نسبة موافق على الفقرة رقم 27 تتمتع نظام الرقابة الداخلي بخاصية الملائمة والتوقيت المناسب (4.18) وانحراف معياري (0.715) وبدرجة موافق، وبالتالي تعتبر الفقرات الأكثر أهمية من بين فقرات المتعلقة بالمحور الخامس، ونلاحظ ان جميع فقرات التساؤل تقع في حدود منطقة موافق على كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

5.3 نتائج اختبار الفرضيات الدراسة:

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية: وتنص الفرضية الرئيسية: H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية. وللاختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة الأثر.

جدول (11) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر تكنولوجيا المعلومات

في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

البيان	R	R ²	F	B	Sig
أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية	0.56	0.315	64.30	0.956	0.000

من خلال الجدول (11) بلغ معامل الارتباط (0.561) عند مستوى دلالة (0.05) $\alpha \leq$ ، وقيمة جدولية 3.48، أما معامل التحديد فقد بلغ 0.315 أي أن ما قيمته 64.30 من كفاءة نظام الرقابة ناتج متغيرات تكنولوجيا المعلومات، كما بلغت درجة التأثير بمعامل الانحدار 0.956 ما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص " وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى نختبر الفرضيات الفرعية الآتية:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \geq 0.05$)

لأجهزة الحاسوب في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

ولاختبار هذه الفرضية نستخدم تحليل الانحدار الخطي.

جدول (12) نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى:

البيان	R	R ²	T	T	B	Sig
أثر أجهزة الحاسوب في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية	0.477	0.227	6.41	1.67	0.755	0.000

من خلال الجدول (12) حيث مستوى دلالة (0.000) بلغ معامل الارتباط 0.47 عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد 0.227. وبما أن قيمة T الجدولية 1.67 أقل من قيمة T المحسوبة (6.41)؛ مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية أجهزة الحاسوب في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) العناصر المرشحة في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية، واختبار هذه الفرضية نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر.

جدول (13) نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية.

البيان	R	R ²	T	T	B	Sig
الارتباط	معامل التحديد	T	الجدولية	معامل الانحدار	مستوى دلالة	
أثر العناصر المرشحة في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية	0.564	0.319	8.09	1.67	0.914	0.000

من خلال الجدول (13) حيث مستوى دلالة (0.000) بلغ معامل الارتباط 0.56 عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد 0.319. وبما أن قيمة T الجدولية 1.67 أقل من قيمة T المحسوبة (8.09)؛ مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعناصر البرمجيات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) لقواعد البيانات المشتركة في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية، واختبار هذه الفرضية نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر.

جدول (14) نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

البيان	R	R ²	T	T	B	Sig
الارتباط	معامل التحديد	T	الجدولية	معامل الانحدار	مستوى دلالة	
أثر قواعد البيانات المشتركة في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية	0.349	0.122	4.403	1.67	0.395	0.000

من خلال الجدول (14) حيث مستوى دلالة (0.000) بلغ معامل الارتباط 0.34 عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، أما معامل التحديد 0.122 ، وبما أن قيمة T الجدولية 1.67 أقل من قيمة T المحسوبة (4.403)؛ مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للقواعد البيانات المشتركة في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)
فرق الدعم الفني والتقني في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية، واختبار هذه الفرضية نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر.

جدول (15) نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة.

Sig	B	T	T	R ²	R	البيان
مستوى دلالة	معامل الانحدار	الجدولية	T	معامل التحديد	الارتباط	
0.000	0.289	1.67	3.82	0.095	0.308	أثر فرق الدعم الفني والتقني في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية

من خلال الجدول (15) حيث مستوى دلالة (0.000) بلغ معامل الارتباط 0.30 عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، أما معامل التحديد 0.095 ، وبما أن قيمة T الجدولية 1.67 أقل من قيمة T المحسوبة (3.82)؛ مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للفرق الدعم الفني في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

H01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)
شبكات الاتصال وتبادل المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية واختبار هذه الفرضية نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر.

جدول (16) نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الخامسة.

Sig	B	T	T	R ²	R	البيان
مستوى دلالة	معامل الانحدار	الجدولية		معامل التحديد	الارتباط	
0.000	0.812	1.67	8.08	0.315	0.554	أثر شبكات الاتصال في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية

من خلال الجدول (16) حيث مستوى دلالة (0.000) بلغ معامل الارتباط 0.554 عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، اما معامل التحديد 0.315. وبما أن قيمة T الجدولية 1.67 أقل من قيمة T المحسوبة (8.08). مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية شبكات الاتصال وتبادل المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

النتائج التوصيات:

1- النتائج:

- بناءً على تحليل البيانات المجمعة من استمارة الاستبيان، والتي تحقق لنا أهداف الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة، تم التوصل إلى أهم النتائج، وهي كالآتي:
- يتوفر بالصندوق أجهزة الحاسوب وملحقاتها بشكل معقول، وكذلك توفر وسائل تخزين البيانات والمعلومات.
- كما أن الصندوق مهتممة بشكل واضح بتوفير البرمجيات القادرة على إنجاز العمليات المطلوبة، والتي تتناسب مع أنشطة نظام الرقابة الداخلية، وكذلك الحرص على تحديثها.
- وجود قواعد بيانات خاصة بعمليات الرقابة الداخلية، ويتم إدارتها ومعالجتها والاستفادة منها.
- توفر شبكات الاتصال القادرة على جعل تدفق المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة في نظام الرقابة الداخلي بصورة سهلة وآمنة.
- يرى غالبية المشاركين أن نظام الرقابة الداخلي المطبق في الصندوق يمتاز بملائمته مع حجم المؤسسة والتغيرات التي تطرأ عليها والفاعلية والكفاءة المطلوبة.
- كما يرى الأغلبية أنه يمتاز بالفاعلية لما يتيح من تحسين ورفع الأداء والكفاءة الإنتاجية، ويضمن دقة صدق البيانات المحاسبية وحمايتها من التلاعب والغش.

- كذلك يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الأهداف والسياسات المرسومة بالصندوق.

2- التوصيات:

بناءً على النتائج المستخلصة، وبالرغم من رصد الآراء الموافقة والموافقة بشدة على أغلب العبارات والمحايده لبعض العبارات الأخرى ولكن بنسب ضعيفة، إلا أنه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- السعي لتوفير الأجهزة والأدوات التقنية الأكثر حداثة المستخدمة في نظم المعلومات، وكذلك الربط الشبكي وتوظيفها في إجراءات النظام الرقابي، باعتبارها أحد العوامل الأساسية في إنجاحها، إضافة إلى التركيز على القيام بإجراءات الصيانة الدورية.
- مواكبة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات عبر الاشتراك في المؤتمرات والندوات والدورات المتخصصة، ومتابعة المستجدات في هذا المجال التكنولوجي.
- الاهتمام المستمر بالعنصر البشري إعداداً وتدريباً، من خلال البرامج التأهيلية الخاصة بمجالات المراجعة الداخلية ونظم المعلومات.
- السعي أيضاً لتحميل البرامج التطبيقية الفاعلة الخاصة بنظم المعلومات، مع مراعاة أن تكون ملائمة وتلبي متطلبات أنشطة نظام الرقابة الداخلية، وأن تكون عملية تحديث المنظومات والبرمجيات مبنية على المعايير الدولية، على أن يتم بطريقة مدروسة وبالتعاقد مع شركات استشارية متخصصة في المجال التكنولوجي

المصادر والمراجع:

الكتب:

- سالم، فؤاد الشيخ، (2005)، المفاهيم الإدارية الحديثة، ط 1، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن.
- لطفي، أمين السيد أحمد (2009)، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

الدوريات:

- المري، راشد محمد (2023)، المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات في النظام والرقابة الداخلية/أثر تكنولوجيا المعلومات على النظام الأمني والرقابة، مجلة الفقهية والقانونية، المجلد 35، العدد (40).
- العتيبي، عبد الله شعيل، (2000)، دراسة تحليلية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الممارسات المحاسبية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني، السعودية.
- القاضي، حسين، الأمين، ماهر، صافي، سامي محمد، (2006)، دور الإفصاح الذي تقوم به الإدارة في تفعيل الرقابة الداخلية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد الثاني، دمشق.
- شريف، الشريف إسماعيل، (2021)، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1.
- رشيد، أرشد مكي، (2015)، أثر تكنولوجيا المعلومات في أداء نظام الرقابة الداخلية بحث تطبيقي في جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع عشر، العدد الرابع، العراق.
- رجم، خالد شربي، محمد الأمين، تيجاني، تركية، (2018)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال علي جودة نظام الرقابة الداخلية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام بواقي، مجلد(5) العدد (2).

- بكاي، عبد الغني محمد، (2020)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، المجلد 23، العدد 45، العراق
- وهيبة، ضامن، (2020)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية نظام الرقابة الداخلية - دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 20، العدد الأول، الجزائر.
- الرسائل العلمية:**
- المطيري، ناصر، محمد، خلف (2013)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركات النفط الكويتية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- بروبة، الهام، (2015)، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر
- بلال، براهيم، (2015)، تقييم دور المراجع لداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، رسالة الماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد بوقره بومرداس، الجزائر.
- زقوت، محمود يحيى، (2016)، مدي فاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية - غزة.
- زميت، يحيى، (2014)، أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال على نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة غراديه، الجزائر.
- غزال، مصباح، سعيد، عمر، ومهاوه، صدام، (2018)، أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.